

الملحق رقم (٢)
المشاريع الممولة من قرض الخزينة

أسم المشروع	مليون فرنك فرنسي
- توسعة صوامع الحبوب في اربد	٤٠
- تحسين وتوسعة محطة تنقية المياه العادمة / البقعة	٣٥
- تطوير مركز الرادار لمراقبة الرحلات الجوية في مطار عمان	١٥
• المجموع	٩٠

معالي رئيس المجلس

اشكركم الزملاء وارفح الجلسة وانبه ان يوم الاربعاء سيكون خطاب الموازنة على المجلس الكريم ، وشكراً لكم جميعاً

((انتهت الجلسة))

رئيس مجلس النواب
م. سعد هائل السرور

امين عام مجلس النواب
د. محمد المصالحه



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم الاربعاء الواقع في ٢٣/ رجب/ ١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٦/١٢/٤ ميلادية.

العدد (٤)

الجلد (٣٤)
الصفحة

- جدول الاعمال -

- ١ - تلاوة ملخص لمحضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمنعم ابو زنت.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد انور الحديد.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالرحيم عكور.
- د - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور نادر ابو الشعر.
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور هاشم الدباس.
- و - طلب معذرة مقدم من معالي المهدي سمير قعوار.
- ط - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمه.
- ي - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد ابو عليم.

١٣ - الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦، ولقيه معالي وزير المالية.

ب - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٤٢٨) تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٧، والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.

٤ - قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقررين لها:

١ - قرار لجنة الشؤون العربية والدولية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة الدكتور فوزي الطعيمة رئيساً للجنة.

٢ . معالي الدكتور عبدالمجيد العزام مقررراً للجنة.

٢ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد احمد الكساسبه رئيساً للجنة.

٢ . سعادة السيد خالد عبدالنبي العجارمة مقررراً للجنة.

٣ - قرار لجنة التربية والثقافة والشباب رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١ . معالي السيد نادر الظهيرات رئيساً للجنة.

٢ . سعادة السيد فرح الرضوي مقررراً للجنة.

٤ - قرار لجنة الصحة والبيئة رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١ . معالي الدكتور محمد عضوب الزين رئيساً للجنة.

٢ . سعادة الدكتور هاني حجازين مقررراً للجنة.

٥ - قرار لجنة الزراعة والمياه رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد حاتم الغزاوي رئيساً للجنة.

٢ . سعادة السيد جميل الحشوش مقررراً للجنة.

٦ - قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . معالي الدكتور نادر ابو الشعر رئيساً للجنة.

٢ . سعادة السيد سليمان المسعد مقررراً للجنة.

٧ - قرار لجنة الطاقة والثروة المعدنية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد بدر الرباطي رئيساً للجنة.

٢ . سعادة السيد فواز الزعبي مقررراً للجنة.

٨ - قرار لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . معالي السيد توفيق كريشان رئيساً للجنة.

٢ . سعادة السيد فواز الزعبي مقررراً للجنة.

٩ - قرار لجنة فلسطين رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد عبدالعزيز جبر رئيساً للجنة.

٢ . سعادة الدكتور عبدالمجيد الاقطش مقررراً للجنة.

١٠ - قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد محمد الحنيطي رئيساً للجنة.

٢ . معالي المهندس منصور بن طريف مقررراً للجنة.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

* عينت يوم الاربعاء تاريخ ١٩٩٦/١٢/١١.

هذا من الأعمال

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٦/١٢/٤ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (الرابعة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور) وحضور أمين عام مجلس النواب د. محمد المصالحه العبادي وتغيب ببلجزة من الأعضاء السادة: لا أحد.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: عبدالمنعم ابو زنت، انور الحديدي، عبدالرحيم عكور، د. نادر ابو الشعر، د. هاشم الدباس، م. سمير قعوار، د. فوزي الطعيمة، د. محمد ابو عليم.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: هاني حجازين.

* وحضر من الحكومة:-

١ - دولة السيد عبدالكريم الكباريتي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبدالله النصور وزير التعليم العالي.

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات وزير الداخلية.

٤ - معالي المهندس عبدالهادي المجالي وزير الأشغال العامة والإسكان.

٥ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي وزير العدل.

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة وزير البريد والاتصالات.

٧ - معالي المهندس علي أبو الراغب وزير الصناعة والتجارة.

٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات وزير السياحة والآثار.

٩ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبيشات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة.

١١ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

١٢ - معالي السيد محمد الذويب وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٣ - معالي السيد هشام التل وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٤ - معالي المهندس حماد ابو جاموس وزير التنمية الاجتماعية.

١٥ - معالي المهندس منير صوير وزير التكوين.

١٦ - معالي الدكتور عبدالخافظ الشخاينة وزير العمل.

١٧ - معالي السيد مفلح الرحيمي وزير دولة.

١٨ - معالي الدكتور احمد القضاة وزير الثقافة.

١٩ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات وزير الزراعة.

٢٠ - معالي السيد محمود الهويمل وزير دولة.

٢١ - معالي السيد محمد داودية وزير الشباب.

٢٢ - معالي السيد محمد عودة نجادات وزير دولة.

٢٣ - معالي الدكتور منذر المصري وزير التربية والتعليم.

٢٤ - معالي السيد مروان عوض وزير المالية.

٢٥ - معالي الدكتور مروان المعشر وزير الاعلام.

٢٦ - معالي الدكتور كمال ناصر وزير التنمية الادارية.

٢٧ - معالي المهندس ناصر اللوزي وزير النقل.

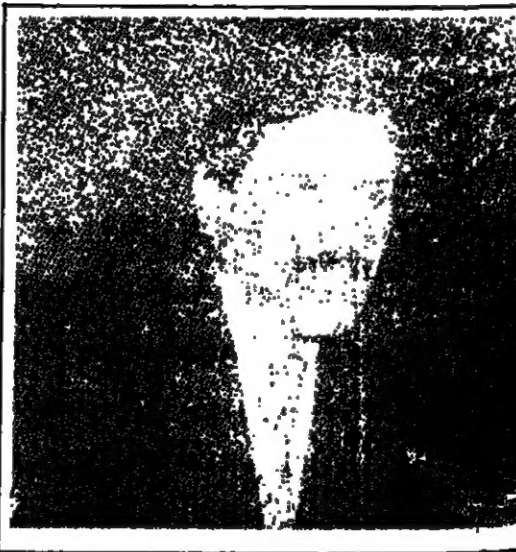
وحضر من الامانة العامة:-

١ - السيد نذير عطيات.

٢ - السيد علي الحسان.

٣ - السيد محمد الرديني.

٤ - السيد غسان النجاوي.



معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

للتصانق قانوني اعلن بدء الجلسة السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:-

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس

يعني؟

يعني

السيد الامين العام

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس سمير قعوار.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي طعيمة.

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد انور الحديدي.

٤ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد ابو عليم.

٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالرحيم عكور.

٦ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور هاشم الدباس.

٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمنعم ابو زنت.

٨ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور نادر ابو الشعر.

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقه

معالي رئيس المجلس

الزملاء في ما يستجد من اعمال لدي بعض الزملاء الذين طلبوا الحديث تحت هذا البلد وابدأ

اولاً بالنائب ابراهيم سماره:-

• السيد ابراهيم سمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب،

لاشك أن التخطيط الاقليمي والتكموي له اهدافه وغاياته الشمولية ليتسنى للموارد المالية أن توزع بعدالة وفق الضرورات والحاجات. ومشروع إربد الكبرى الذي سيعمل تحته ثلاثة وعشرين مجلساً بلدياً وعشرة مجالس قروية، سيحول لامركزية الحكم المحلي إلى مركزية تتحصر في مدينة إربد المقتلة بدونها، شأنها شأن المجالس البلدية والقروية. وإربد تشهدون عجزاً عن خدمة نفسها، فشوارعها تشكل هدراً للاقتصاد الوطني لما تسببه من عطب سريع لأجهزة السيارات التي تمر بها مضطرة أو مختارة، فهل سيكون بمقدور أمانة إربد الكبرى المأمولة أن تعالج مشكلات وحاجات ثلاثة وثلاثين مجلساً بلدياً وقروياً حولها؟ ثم لماذا فكرة التعجيل المتعمد في انقراض وانحسار الرقعة الزراعية مصدر القوت وتحولها إلى سلة يتجر بها الناس؟

معالي الرئيس، حضرات النواب،

إن توسعة حدود إربد الكبرى سيعمل لواء قصبه إربد ومنطقة جامعة العلوم والتكنولوجيا الرمثاوية بمساحة تقدر ب (٤١٥) كم، وستكون أمانة عمان الكبرى التي حجزت للغاية نفسها (٥٤٠) كم، ولا أعتقد أن ما جرى بعمان كان صحيحاً أو مبنياً على تخطيط إقليمي تنموي سليم لو كان متكاملاً للاقتصاد به.

نحن بحاجة إلى حلول إبداعية لتطوير الأقاليم والبلديات وتنميتها وليس إلى ما يورثهم الآخرين

بأننا نطور ونحن في الحقيقة نراوح مكاننا. ومشروع إربد الكبرى ولابد ترف عشوائي في التفكير يثير الضجيج بدل مواجهة المشكلات والتصدي لها وحلها. وإذا كان معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مصراً على مشروعه هذا فإني أقترح عليه أن يدرس تجربة عمان ولندن والقاهرة دراسة عملية موضوعية مقارنة أولاً، وخلاف ذلك فإني أقترح عليه، لكون عمان مركزاً متوسطاً، أن يضم إلى أمانتها كل الأراضي شمالاً حتى عقربة والهضبة، وكل الأراضي جنوباً حتى العقبة والبحر الأحمر، ليكون منها أمانة عمان الكبرى بالشكل الذي يرضيه لتشمل الأردن الأكبر بكامله. أليس ذلك خيراً؟ وليسامحنا معاليه والقائمون على هذا المشروع.

شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ هاني المصالحه

السيد هاني المصالحه

شكراً معالي الرئيس

أرجو أن أنقل إلى المجلس الكريم ما يعانيه القطاع الزراعي الآن من ترددي بأسعار المنتوجات الزراعية وأصبحت لا تغطي الثمن الصناديق الفارغة والمزارعون يناشدون الحكومة الموفرة ودولة الرئيس شخصياً للتدخل لرفع المعاناة عنهم وعدم السماح باستيراد المنتوجات الزراعية من الاسواق الخارجية الا بنظام المقايضة من الانتاج المحلي والتباحث مع الدول الخليجية للتصدير إليها وإذا لم تكن هناك

بولد للانفراج فإن المزارعين سيضطرون لبيع أراضيهم حيث أصبحت تلك الأراضي عبئاً عليهم.

اضافة الى انهم سيهجرون اراضيهم ويرتحلون الى عمان وستكون الحالة هذه قدقنا قطاعاً كبيراً ومهماً كذلك ورد لمسامعي ان هناك اصابة بوباء الملاريا في منطقة الاغوار وانني ارجو من وزارة الصحة زيادة فرق مكافحة وإطالاب الوزارات المختصة معالجة مشكلة الذباب.

وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الصحة.

معالي وزير الصحة

شكراً معالي الرئيس

أرجو أن أوضح ان الاردن قد قضى على هذا الوباء كلياً منذ وقت طويل ولقد أصبح لدينا الخبرات الكفوة جداً بهذا المجال حتى أصبحت منظمة الصحة العالمية تستعير من كادر وزارة الصحة بما هم اخصائيين بهذا الوباء وإرسالهم للدول المجاورة للقضاء عليه كما فعلوا في الاردن ولكن في بعض الحالات تظهر حالات متفرقة ومنذ وقت طويل لم تظهر عندنا الا حالة قبل اسبوع في الاغوار الوسطى واتخذنا كل الاجراءات لمسح المنطقة وزيادة عدد الفرق ودراسة الموضوع بكامله والحمد لله لغاية الآن لم تظهر غيرها مع لفت النظر ان لدينا هناك والدين من دول متعددة من الهند ومن الباكستان ومن مصر وبدأنا باتخاذ الاجراءات - وإن شاء الله - تكون النتائج مرضية وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة

شكراً معالي الرئيس.

بداية شكراً للزميل هاني المصالحه أقر ان هناك في هذه الايام تدني في اسعار الخضروات وحقيقة فيها انعكاسات سلبية على المزارعين، لكن أقدر ان أقول ان هناك اسباب كثيرة هناك سبب رئيسي هو تواصل حالة المناخ لان التنوع البيئي الذي لدينا ما زال مستمر، الموسم في البادية الشمالية هناك انتاج بالبادية الجنوبية وبالذات في الجفر والديسه بالاضافة الى المناطق الشفا غورية وبالذات وادي بني حماد، ثم تلاء وتواصل مع الاغوار كل هذا ظرف المناخ سمح التواصل المستمر في كل المواسم، مع كل هذه الظروف الحقيقية هناك توجه وجهود كبيرة من اجل التصدير، حالياً تصدر ما بين (١٨٠٠ - ٢٠٠٠) طن يومياً الى اسواق لبنان واسواق الخليج العربي وبالذات دبي وقطر والبحرين والكويت والسعودية وحتى الى اوروبا الشرقية.

قبل يومين ذهب من عندنا براد.

بالرغم من كل هذا غير مرضينا، نحن نحاول ويشكل مستمر من اجل الزيادة في التصدير حتى قمنا بالفترة السابقة قبل خمس ايام بدعم بعض حالات التصدير من اجل دعم المصدرين وسيرنا اكثر من خمس شحنات للخليج العربي وايضاً في الجانب الآخر هناك اتصالات مع الاخوة اللبنانيين بالرغم من انهم يأخذوا منا كل يوم بحدود (٢٠ - ٢٥) براد اكن

هنا من امثال

غير كافي وعندنا اتصالات معهم - ان شاء الله - في الفترة القادمة نستطيع ان ندفع عملية التصدير الى اكبر من هذا الحجم المرحلة الحالية.

شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ فرح الربضي

الدكتور فرح الربضي

مراعاة للوقت ارجو ان توجّل مداخلتي للمرة القادمة.

معالي رئيس المجلس

غير مستعجل الموضوع،

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي

شكراً معالي الرئيس

إن الفضل لا يأتي إلا من أهل الفضل، ولا بد من نسب الفضل لأهل الفضل، لأن الخير لا يعدم جوازاً عند أهل الخير، فالشعب يقدر كل نية أو توجه خير، لأنه غير جاحد وغير منكر للجميل فكيف إذا كان تصميماً وعمل وإرادة؟

نعم أيها الزملاء الأكابر، فموقف الزميل النائب رئيس الحكومة أصبح يقع كل فرد فينا، ليس على مستوى نواب الشعب، بل على مستوى المواطنين فهو ابن الأردن، ونائب الشعب وزند الحسين حيث الأخلاق العالية والتصرف الحكيم الراقي الذي تعلمه في مدرسة الحسين.

من المواطنين وإليهم، ينظر إلى الماضي بعيد الحاضر، ويستشرف الحاضر بعين المستقبل، فهذا هو نائب الأمة ورجل الدولة الذي نقدره لا تحدث تلك لغاية أو هدف، ولكن لا بد من قول

الحق في مجلس الحق وأمام الموقف الحق، الذي سطره زميلنا رئيس الحكومة أمس الأول، لرفع هاماتنا وكبر، وكبرنا به نواباً وشعباً فصنف الجميع.

معالي الرئيس،،،

الزملاء الأفاضل،،،

أنتم تعلمون أن طبيعة لواء الرمثاء ومدى الأهمية المطلقة التي يعتمد عليها أبناء اللواء على مركز حدود الرمثاء، فعشرات الآلاف من المواطنين والاستثمارات الكبيرة والمشاريع الكثيرة التي أعدت عبر عشرات السنين الماضية للتكيف مع متطلبات هذا المركز.

حتى أصبح مصدر الرزق الأوح الذي تعتمد عليه آلاف الأسر ناهيك عن مدينة الحجاج، والمدن الصناعية، التي تعود على البلدية بمبالغ لا بأس بها تنعكس على واقع الخدمات بالاضافة الى مئات المحال التجارية وخدمات المسافرين وشركات التخفيض ومحطات الوقود وغيرها من المنشآت التي شيدت من أجل حاجات المركز التي دفع المواطنون من أجلها كل ما لديهم. الا انه وفي ليلة ظلماء اتخذ القرار الكارثة دون النظر الى النتائج او طرح البدائل ذلك القرار ايها الزملاء الأفاضل المتمثل بنقل مركز جمرع الرمثاء الى منطقة جابر فكانت الصدمة لكل فرد في اللواء قبله بتأجيل ومن أجل ترفيع إحدى الأولوية الى محافظة سلخت عشرة قرى من لواء الرمثاء وضمت الى هذه المحافظة الفتية دون النظر او الاكتراث بلواء الرمثاء وأهله، ناهيك عن استملاك الدولة لأغنى وأخصب الاراضي الزراعية كموقع الجامعة. ومثلها كمدينة الحسن الصناعية واخرى لمجمع ثمرين الشمال

معالي الرئيس نقطة النظام تتعلق بالاسئلة التي قمت بتوجيهها الى عدد من السادة الوزراء بتاريخ شهر شباط الماضي من هذا العام ولم تردني الاجابة حتى الآن، اريد ان اعرف ماهو سبب تأخير الاجابة على هذه الاسئلة حتى تاريخه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

وايضاً في النظام استاذ علي سوف يكون كل اربع جلسات جلسة مخصصة للاسئلة عندها تطرح ما تريد حول موضوع تأخير استئلاك لعلك تجد جواب. معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية:

شكراً معالي الرئيس.

اريد ان اؤكد جواباً على مداخله النائب فواز الزعبي بأن مركز حدود الرمثاء سيبقى مفتوحاً وان الجانب الاردني والسوري قد اجتمعا في الامس واتفقا على ان يبقى المركز مفتوحاً للزوار والسياح والمسافرين كما كان سابقاً باستثناء الشاحنات التي سوف تأخذ مجراها ومسارها عبر المركز الحدودي الجديد وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، نعود لجدول الاعمال البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٣- الاستماع الى خطاب الموازنة العامة الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦، يلقبه معالي وزير المالية تفضل.

معالي رئيس المجلس:

زملائي سلتسمع الآن من معالي وزير المالية الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية القادمة معالي وزير المالية تفضل.

والمحطة الزراعية دون ان يستفيد اللواء من عائدات هذه المؤسسات التي تم ربطها بحافلات اخرى عزيزة علينا في الوقت الذي رفضت فيه كل مطالب اللواء، هذا اللواء الذي لم يقدم الغالي والثمين في سبيل رفعة هذا الوطن، ولم يبخل بأرواح أبنائه اذ يقدم شهيداً أو أكثر يستشهدون أسبوعياً، حرقاً بصهاريج النفط التي تؤمن للوطن حاجياته من الطاقة، ولا اريد ان اعدد ذلك.

ان وضع لواء الرمثاء بعد نقل الحدود وضع مأساوي بكل ما تحمله الكلمة من معاني لان النتائج المترتبة على ذلك ستكون وخيمة، فالرمثاء والحال هذه تدخل طور الاحتضار في النزاع الاخير من الحياة اذا لم يبقى الا استئصال بقية اعضائها واطرافها والتبرع بها لمحافظة مجاوره فالاميل بالزميل النائب رئيس الحكومة وزملاتنا الوزراء الذي وقعوا على اكثر من عريضة قدمتها من خلال هذا المجلس الكريم بمكرمة من مكرمات قائد هذا الوطن لأنقاذ اهله وعشيرته في لواء الرمثاء وحمايتهم مكرمة نبيلة من رجل نبيل.

انها امانة المسؤولية التي نتحملها جميعاً من أجل رفعة هذا الوطن انطلاقاً من قول جلالته للنين هذا البلد ولنخدم هذه الامة، وكما قال ولي سمو العهد الامين لا بد من ايجاد البديل قبل الرحيل للحافظ على ثغر الاردن الباسل في الشمال كما لحافظ عليه في الجنوب وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، نقطة النظام الاستاذ علي الشطي.

السيد علي الشطي:

شكراً معالي الرئيس.

كلنا من الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني ان اقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ في موعده الدستوري، والذي جاء مجسداً لمسيرة النمو الصحي المستديم، الذي تبنته الحكومة في برنامج الإصلاح الاقتصادي لاعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، واجاد البيئة الاستثمارية المناسبة والجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية، وتحقيق المزيد من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، في الانشطة الاقتصادية المتعددة، التي تساهم في بناء الموارد واستخدامها بكفاءة الطرق انتاجية واقلها كلفة.

وقد جاء اعداد مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم، استمراراً لثوابت السياسة المالية الرامية الى تحقيق الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من خلال تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات العامة وضبط الانفاق العام، اضافة الى زيادة المدخرات الحكومية من خلال تخفيض الاستهلاك الحكومي وتوجيه الاتفاق الرأسمالي لتوفير البنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمار المحلي والدولي.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد حقق الاقتصاد الوطني خلال النصف الاول من هذا العقد، معدلات نمو مرضية في المدخرات الوطنية، والاستثمار الكلي، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مما عزز المحافظة على سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية، والاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتخفيض عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والانطلاق الى مرحلة النمو الصحي المتواصل، بعد ان تجاوز مرحلة الصعوبات والتحديات الجسام، التي تعرض لها في نهاية العقد الماضي وبداية هذا العقد.

وان الحكومة وهي تتبنى برنامج الإصلاح الاقتصادي للاعوام (١٩٩٦ - ١٩٩٨) انما تسعى الى تحقيق اهداف هذا البرنامج المتمثلة في الوصول الى نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦,٥% مع زيادة فرص العمل المتاحة والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى ما دون ٣% وتحقيق هذا النمو من خلال زيادة نشاط القطاع الخاص وتفعيل وحفز القطاعات الانتاجية وتهيئتها للتوجه نحو

الانتاج التصديري مع المحافظة على المستويات العالية من الاستثمار ليبقى في حدود ٣,٤% كنسبة من الناتج المحلي جمالي، وزيادة المدخرات الوطنية مما يتطلب الاستمرار في اعتماد سياسات مالية تحد من الاستهلاك الحكومي وتحسن نوعية الانفاق، وتخفيض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات الى ما دون ٢,٥% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٨، بالاضافة الى تبني سياسات نقدية تحافظ على استقرار سعر صرف الدينار واجراء اصلاحات هيكلية في مجال التجارة والاسواق المالية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

فيما يلي استعراض لأهم المؤشرات الاقتصادية لعام ١٩٩٦:

أولاً : الناتج المحلي الاجمالي

تظهر النتائج الاولى، ان الناتج المحلي الاجمالي، سينمو هذا العام بحوالي (٥,٢%) بالاسعار الثابتة مقابل (٦,٩%) عام ١٩٩٥ وبالاسعار الجارية (١٠,٨%) مقابل (١٠,٢%) عام ١٩٩٥. وستحقق بعض القطاعات الاقتصادية، نمواً حقيقياً مرضياً خاصة قطاع التعدين الذي يتوقع ان ينمو بحوالي (١٠%)، في حين يتوقع ان تنمو قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والنقل والاتصالات والصناعات التحويلية بحوالي (٦%) لكل منها، في حين ستشهد بعض القطاعات الاخرى، نمواً اقل مما تحقق لها العام الماضي، كما هو الحال في قطاع الانشاءات.

ثانياً : الادخار والاستثمار

تظهر المؤشرات الاولى، استمرار نمو نسبة المدخرات الوطنية والتي تعتبر الهدف الرئيسي للسياسات التصحيحية الرامية الى تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات. فمن المتوقع ان ترتفع نسبة الادخار الى (١٢,١%) من الدخل المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٦ مقابل (١١,٨%) لعام ١٩٩٥، وتشكل ادخارات القطاع الخاص الجزء الاكبر من هذه الادخارات حيث من المتوقع ان تصل هذه النسبة الى (١٠,٨%) من الدخل المحلي الاجمالي، وقد نتجت الزيادة في الادخارات المحلية، عن سياسة الحكومة في تحفيز الادخارات وترشيد الاستهلاك الكلي من الناتج المحلي الاجمالي من (٨,٢%) عام ١٩٩٥ الى (٨٧,٩%) عام ١٩٩٦.

وفي مجال الاستثمار، تبين المؤشرات الاولى ارتفاع التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة (١٦,٠%) عن عام ١٩٩٥ ليصل الى (١٧١٦,٩) مليون دينار عام ١٩٩٦، وبذلك ترتفع نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي من (٣١,٨%) عام ١٩٩٥ الى (٣٣,٤%) عام ١٩٩٦. ومن المؤشرات الايجابية المتعلقة بهذا الخصوص ارتفاع مساهمة استثمارات القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (٢٧,٢%) عام ١٩٩٦ مقابل (٢٤,٩%) في العام الماضي، هذا وما زالت الاستثمارات في قطاع البناء والانشاءات تشكل نسبة عالية من حجم الاستثمار على الرغم من انخفاض هذه النسبة من (٨١,٤%) عام ١٩٩٥ الى (٧٧,٥%) لهذا العام.

محضر من الجلسة

ثالثاً : ميزان المدفوعات

من المتوقع ان يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً في عام ١٩٩٦، حيث يقر ان ينخفض عجزه عن مستواه في عام ١٩٩٥ بنحو (٢٢) مليون دولار ليصل الى حوالي (٢٣٥) مليون دولار هذا العام، وبذلك تنخفض نسبته الى حوالي ٣,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ويأتي هذا التحسن على الرغم من الارتفاع المتوقع في عجز الميزان التجاري لهذا العام عما كان عليه عام ١٩٩٥.

فعلى صعيد الصادرات من السلع، يتوقع ان تصل قيمتها بما في ذلك "المعاد تصديره" الى حوالي (١٩١٣) مليون دولار بزيادة نسبتها حوالي ٨,٠٪. في حين يتوقع ان تصل قيمة المستوردات الى حوالي (٤٢٨٧) مليون دولار بزيادة نسبتها حوالي ١٦,١٪. وتعود هذه الزيادة الملحوظة في قيمة المستوردات بصورة أساسية لزيادة قيمة المستوردات من الحبوب بالاضافة الى المستوردات من السلع الوسيطة والراسمالية.

رابعاً : المستوى العام للأسعار

تظهر الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة، المعدة من قبل دائرة الإحصاءات العامة، خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام، مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥ الى ارتفاع نسبي في المستوى العام للأسعار، اذ ارتفع من (١١٤,٣) نقطة في نهاية شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٥ الى (١١٧,٧) نقطة في نهاية شهر تشرين اول من هذا العام، أي بنسبة (٣,٠٪). علماً بان معدل نمو الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار للعشرة اشهر الاولى من هذا العام بلغ حوالي (٧٪).

ولدى الرجوع الى مكونات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لفترة المقارنة المذكورة، فان مجموعة المواد الغذائية والتي تشكل أهميتها النسبية حوالي (٤٠,٥٪) قد ارتفعت بنسبة (٧,٦٪)، ومجموعة الملابس والأحذية والتي تشكل أهميتها النسبية (٨,١٪) قد ارتفعت بنسبة (١٢,٥٪)، ومجموعة السكن والنفقات المنزلية والتي تشكل أهميتها النسبية (٢٦,٨٪) قد ارتفعت بنسبة (٥,٨٪)، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى والتي تشكل أهميتها النسبية (٢٤,٤٪) ارتفعت بنسبة (٦,٤٪).

خامساً : احتياطات المملكة من العملات الأجنبية وسعر صرف الدينار

ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني ليصل الى (٥٧٦) مليون دولار أمريكي في مطلع شهر تشرين الثاني ونسبة ارتفاع بلغت حوالي ٣٥٪ عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٥، ولا يشمل هذا الرقم الموجودات الأخرى لدى البنك المركزي وأهمها الذهب وحقوق السحب الخاصة والمضاهمات في المؤسسات الإقليمية والدولية وموجودات اتفاقيات التبادل.

أما على صعيد سعر الصرف فقد حافظ البنك المركزي على ثبات كامل لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمر الذي أدى الى زيادة جانبية الموجودات المحررة بالدينار بالمقارنة مع الموجودات المحررة بالعملات الأجنبية.

سادساً : الائتمان وأسعار الفائدة

حققت سياسة سعر الفائدة، نتائج طيبة في مجال استقرار الأسعار، ودون الاجحاف بتحقيق معدل مرتفع لنمو الناتج المحلي الاجمالي، كما وادت الى زيادة جانبية الموجودات بالدينار مقابل الموجودات بالعملات الأجنبية، مما اسهم في بناء احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، ودعم استقرار سعر صرف الدينار. وفي الوقت ذاته، واصل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموه بمعدل يتقدر بنسبة ٩٪ خلال عام ١٩٩٦. وسوف تسهم اجراءات التحرير النقدي والمالي التي اتخذها البنك المركزي في اوائل شهر تشرين الثاني من هذا العام في تطوير سوق رأس المال الأردني وفي تعزيز نظام المدفوعات في المملكة وبما يسهم في توفير السيولة المحلية اللازمة لاستمرار النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

سابعاً : سوق رأس المال وسوق العقار

ارتفع مجموع رؤوس اموال الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة لمختلف القطاعات خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام الى (٧٢١,٤) مليون دينار مقابل (٣٧٥,٧) مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٥ أي بنسبة نمو (٩٢٪). علماً بان جانباً من زيادة رؤوس اموال الشركات المسجلة، يعود الى تحويل بعض مؤسسات القطاع العام الى شركات مساهمة عامة.

وارتفع عدد المشاريع التي تمتعت بالمزايا والحوافز، التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار، خلال الاحد عشر شهراً من عام ١٩٩٦ الى (٢٥٠) مشروعاً، بحجم استثمار مقداره (٣٢٩) مليون دينار، مقابل (١٠٧) مشروعاً لنفس الفترة من العام الماضي بحجم استثمار مقداره (٢٧٠) مليون دينار، أي بنسبة نمو في عدد المشاريع بلغت (١٣٤٪) وبنسبة نمو في حجم الاستثمار بلغت (٢١,٩٪) وقد بلغ مجموع رؤوس اموال الشركات الأجنبية من هذه المشاريع (٦٢,٦) مليون دينار هذا العام، مقابل (٤٤,٠) مليون دينار عام ١٩٩٥ بنسبة نمو (٤٢,٣٪).

أما على صعيد النشاط في سوق عمان المالي، فتشير البيانات المتوفرة الى تراجع حجم تداول الأوراق المالية وإلى انخفاض أسعار الاسهم المتداولة هذا العام للعام الثالث على التوالي. ففي السوق الثانوية، بلغ حجم التداول خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام (١٨١,٦) مليون دينار مقابل (٣٧١,٢) مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٥، شكلت الاستثمارات الأجنبية منها (٣٠) مليون دينار لعام ١٩٩٦ مقابل (١١) مليون دينار لعام ١٩٩٥ وبزيادة نسبتها (١٧٢٪). وسجل الرقم القياسي المرجح لأسعار الاسهم تراجعاً نسبته (٣,٩٪) عن مستواه في العام الماضي. كذلك فان الاصدارات الأولية، في السوق الاولى، خلال الاشهر العشرة الاولى من هذا العام انخفضت الى (١٩١,٠) مليون دينار مقابل (٣١٧,٥) مليون دينار لنفس الفترة من العام ١٩٩٥.

أما بالنسبة الى سوق العقار، ففي الوقت الذي حافظ فيه عدد عقود بيع العقار للعشرة اشهر الاولى

كل من اشهر

من هذا العام، على نفس مستوى لنفس الفترة من عام ١٩٩٥، إلا أن قيمة العقارات التي تم تداولها قد تراجعت بنسبة (١٤٪) مما أثر على إيرادات رسوم تسجيل الأراضي وضريبة بيع العقار لعام ١٩٩٦.

ثامناً : البطالة والفقر

تشير نتائج المسوحات الأولية للعمالة والبطالة والدخل التي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة خلال شهري أيار وحزيران من عام ١٩٩٦ إلى أن معدل البطالة بين السكان الذين أعمارهم (١٨) سنة فأكثر قد بلغ (١٣٪) مقابل (١٥٪) عام ١٩٩٥. ويعود سبب الانخفاض إلى فتح بعض أسواق العمل الخارجية وبالأخص دول الخليج أمام العمالة الأردنية عام ١٩٩٦، والتوجه الحكومي لضبط سوق العمل الأردني أمام العمالة الوافدة. وتبين هذه المسوحات أن معدل البطالة بين الإناث أعلى منه بين الذكور، وقد انخفض للذكور من (١٢,٦٪) عام ١٩٩٥ إلى (١١٪) عام ١٩٩٦ وللاتات من (٢٩,١٪) عام ١٩٩٥ إلى (٢٢٪) عام ١٩٩٦.

أما بالنسبة إلى مشكلة الفقر، فتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات ٩٣ - ٩٦ والمتعلقة بزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين، إضافة إلى الإعانات التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية والمشاريع التي يمولها صندوق التنمية والتشغيل قد ساهمت في التخفيف من حدة مشكلة الفقر في البلاد.

وانطلاقاً من اهتمام الحكومة، بمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة، والتي لا زالت نسبتها مرتفعة رغم انخفاضها التدريجي في السنوات الثلاث الأخيرة، وإيلاء هذا الموضوع ما يستحق من عناية فإنه يجري حالياً إعداد حزمة متكاملة لمشاريع شبكة الأمان والسلامة الاجتماعية وبالتشاور مع بعض الدول الصديقة والمؤسسات الدولية والإقليمية للمساهمة في تمويلها، تنفذ على مدى ست سنوات. وتتضمن هذه الحزمة تعزيز مراكز الانتاجية الاجتماعية، والتي تشمل الصحة، والتعليم، والمعلومات والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والتشغيل. كما أنه سيتم بموجب هذه الحزمة، تمكين الفئات الأقل حظاً، من المساهمة بشكل أكبر في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، مما سينعكس إيجابياً على مستويات دخلهم واستهلاكهم. كما تتضمن هذه الحزمة:

- توسيع نشاطات صندوق المعونة الوطنية لتشمل جميع المحتاجين.
- تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة من خلال هذه المشاريع.
- دعم المشاريع الانتاجية الصغيرة وتوفير الائتمان اللازم لها، بما يمكن من توفير التشغيل الذاتي في مشاريع مولدة للدخل تؤمن الحياة الأفضل للمواطنين.
- إشراك الفئات الأقل حظاً في برامج عمل تدريبية.

وقد تم رصد مبلغ سبعة ملايين دينار في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٧ مساهمة أولية من الحكومة لدعم هذه الحزمة الاجتماعية.

تاسعاً : المديونية الخارجية

استطاع الأردن خلال السنوات الخمس الماضية، تحقيق إنجازات مرضية في مجال إدارة المديونية الخارجية وتخفيضها، حيث انخفض الرصيد المسحوب من القروض الخارجية من (٧٦١٥) مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى (٦٤٩٥) مليون دولار في نهاية شهر تشرين أول من هذا العام، وبذلك انخفضت نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٩٠٪) عام ١٩٩٦، وساهم في هذا الانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، والإدارة المحافظة للمديونية، والسياسات التي اتبعت لتخفيض حجم المديونية، من خلال عمليات شراء الدين وإعادة هيكلته والاعتماد على عمليات الاقتراض بشروط ميسرة، وشطب جزء من الديون الخارجية.

هذا، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الاقتساط والفوائد التي مستفَع خلال هذا العام بعد عمليات إعادة الجدولة (٥٨٢) مليون دولار، أي ما نسبته (١٠,١٪) من قيمة إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، في حين بلغت هذه النسبة (١١,٣٪) لعام ١٩٩٥.

ومن جانب آخر، فقد بقي معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة في حدود ٤,٩٪ في عام ١٩٩٦ بعد أن كان هذا المعدل قد بلغ ٦,٦٪ عام ١٩٩١.

كما قامت الحكومة خلال هذا العام، بتكثيف جهودها لتخفيف أعباء المديونية الخارجية، من خلال الاتصال مع بعض الدول الدائنة، لتنفيذ اتفاقيات لتحويل الدين إلى منح أو استثمارات، حيث تم في هذا العام توقيع اتفاقية تنفيذية لتحويل مبلغ يعادل (٦٥) مليون دولار مع الحكومة الفرنسية وبسعر خصم نسبته ٤٧٪ من القيمة الاسمية للدين وبحيث يستخدم الرصيد المتبقي بعد الخصم لتمويل مشاريع استثمارية محلية بالدينار الأردني.

كما جرت الاتصالات، مع كل من إسبانيا والسويد وفنلندا، لتنفيذ اتفاقيات لتحويل الدين معها حيث تمت الموافقات من حيث المبدأ، على تحويل دين إسباني بمبلغ (٤٠) مليون دولار ودين سويدي بمبلغ (١١) مليون دولار ودين فنلندي بمبلغ (٥) مليون دولار ويجري حالياً الاتفاق مع هذه الجهات لتحديد أسعار الخصم وشروط الاتفاقيات.

إن استمرار إدارة الدين الخارجي بكفاءة، أدى بالهيئات الدولية المتخصصة في تقييم الملاءة المالية للدول بأن تصدر شهادة ملاءة لائتمانية للأردن للمرة الثانية أظهرت فيها تحسن الملاءة في هذا العام عن العام الماضي، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على تحسين مكانة الأردن الاستثمارية في الأسواق المالية الدولية.

عاشراً : المديونية الداخلية

لقد حرصت الحكومة خلال عام ١٩٩٦، على تخفيض حجم المديونية الداخلية، وعدم زيادة أعبائها

كل من أجل

وذلك لتمكين القطاع الخاص من الحصول على قروض وتسهيلات من الجهاز المصرفي لتمويل المشاريع الاستثمارية لمؤسسات القطاع الخاص، لتلبية متطلبات عمليات التنمية الاقتصادية، ولدعم قدراتها على خلق فرص عمل اضافية، تساهم في الحد من البطالة وزيادة مستوى الدخل. اذ تشير البيانات الاولى الى ان رصيد الدين العام الداخلي سيبلغ في نهاية عام ١٩٩٦ حوالي (٨٢٧,٤) مليون دينار مقابل (٨٢٧,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥.

حادي عشر : المالية العامة

استمرت الحكومة في تبني نهج اصلاح مالي، واتباع سياسات مالية متوازنة، لزيادة الاعتماد على الذات، مما أدى الى تخفيض عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٥,٣% لعام ١٩٩٥ الى حوالي ٤,٦% لهذا العام متضمناً كامل كلفة دعم المواد التموينية، وزيادة مساهمة الإيرادات المحلية في تغذية المدخرات الوطنية وتمويل الاستثمار الوطني. ويقدر ان تساهم الموازنة العامة لهذا العام بما نسبته ١٠,٧% في المدخرات المحلية وما نسبته حوالي ١٨,٦% في الاستثمار.

لقد استمر التحسن في الاداء المالي لهذا العام بالمقارنة مع عام ١٩٩٥، حيث يقدر ان تصل الإيرادات المحلية لهذا العام الى حوالي (١٥٦٣,٤) مليون دينار او ما نسبته ٣٠,٤% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي (١٣٧٢,٢) مليون دينار او ما نسبته ٢٩,٥% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها حوالي ١٣,٩%.

ويقدر ان تصل النفقات الجارية لهذا العام الى حوالي (١٢٩٤,٤) مليون دينار او ما نسبته ٢٥,٢% من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل (١٢٠٠,٤) مليون دينار لعام ١٩٩٥ او ما نسبته ٢٥,٨% من الناتج المحلي الاجمالي أي بزيادة نسبتها حوالي ٧,٨% وهي اقل من نسبة نمو الإيرادات المحلية المقدرة بحوالي ١٣,٩%.

اما بالنسبة للنفقات الرأسمالية، فمن المتوقع ان تصل هذا العام الى حوالي (٣٨٤,٤) مليون دينار او ما نسبته ٧,٥% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي (٣٣٧,١) مليون دينار لعام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها ١٤,٠%، مما يظهر تحسناً ملموساً في قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات الحكومية.

وبذلك يكون عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات المتوقع لهذا العام متضمناً كامل كلفة دعم المواد التموينية حوالي (٢٣٧) مليون دينار مقابل مبلغ (٢٤٦,٦) مليون دينار لعام ١٩٩٥، بانخفاض نسبته حوالي (٣,٩%)، علماً بان الارقام اعلاه تشمل فوائد صندوق التسليح التي كانت تنفق خارج قانون الموازنة العامة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يتوقع ان يستمر النمو في الاقتصاد الوطني خلال العام القادم بنسب افضل مما هي عليه هذا العام، من خلال تحسين المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، الذي يؤثر مباشرة على زيادة نمو النشاط الاقتصادي في البلاد وفيما يلي استعراض لاهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لعام ١٩٩٧:

١ - يقدر ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة (٦,٥%) وسيساهم في ذلك حزمة التشريعات المالية والاقتصادية التي ستعرض على مجلسكم الكريم خلال الدورة الحالية، وسيكون لقطاعات السياحة والصناعة والتعدين والانشاءات مساهمة كبيرة في ذلك.

٢ - يتوقع ان يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار في حدود (٤%).

٣ - يتوقع زيادة الصادرات الوطنية العام القادم بنسب لا تقل عن ٨,٨% من خلال فتح اسواق جديدة والتوسع في الصادرات الى الاسواق التقليدية التي تأثرت من جراء احداث الخليج وبدء الانتاج في بعض المشاريع التصديرية الجديدة في الصناعات الاستخراجية وخاصة صناعة الاسمدة واملاح البحر الميت.

٤ - يتوقع زيادة المستوردات بنسب اقل مما تحقق هذا العام، بسبب انخفاض اسعار الحبوب عالمياً وتوقع انخفاض المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيلة التي ارتفعت بشكل كبير هذا العام.

٥ - من المتوقع نمو الفائض في ميزان الخدمات بنسبة جيدة من خلال زيادة تحويلات العاملين في الخارج والنمو المنتظر في قطاعي النقل والسياحة.

٦ - من المتوقع ان يحقق سوق عمان المالي نمواً ملحوظاً وذلك استجابة الى سياسة الانفتاح الجاذب للاستثمارات المحلية والاجنبية في الاوراق المالية المتداولة والى التشريعات المالية والاقتصادية الجديدة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أرجو ان اوضح تالياً اهم المرتكزات الاساسية لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧.

١ - مواصلة تبني السياسات المالية الهادفة الى استمرار مسيرة النمو وزيادة الاعتماد على الذات بتخفيض عجز الموازنة العامة.

٢ - الاستمرار في تخفيض الاستهلاك الحكومي من خلال ضبط الانفاق الجاري والذي ينعكس بدوره على زيادة في المدخرات الوطنية.

٣ - توجيه المزيد من الموارد الذاتية نحو الانفاق الاستثماري، فقد تم تخصيص مبلغ (٤٣٥,٠) مليون دينار ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ مقابل (٣٩٤,٠) مليون دينار لعام ١٩٩٦.

هذا من أصل

- ٤ - تعزيز المحافظة على المال العام وتحصيل حقوق الخزينة من خلال احكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها من خلال مكثفة اعمال الدوائر المالية المتعلقة بالتحصيل ومن خلال ربط الحوالمز بالتحصيل.
- ٥ - ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية والدفاع المدني - العيون الساهرة على أمن البلد واستقراره - كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها وتنمية كفاءتها لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المميز.
- ٦ - دعم شبكة الامان والسلامة الاجتماعية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة والتخفيف من آثارها السلبية من خلال اعطاء الاولوية للمشاريع المكثفة للمعالة والاستمرار في زيادة دعم كل من صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية ورصد المخصصات الإضافية لمشاريع هذه الشبكة.
- ٧ - توفير حوالي ثلاثة آلاف فرصة عمل جديدة من خلال الاحداثات الفنية والمهنية المحدودة والتعليم الإضافي والمشاريع الرأسمالية.
- ٨ - رصد مخصصات فوائد صندوق التسليح العسكري ولأول مرة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧، والتي كانت تنفق خارج الموازنة العامة في السنوات السابقة لينسجم ذلك مع مبدأ شمولية الموازنة.
- ٩ - استيعاب كامل كلفة دعم المواد التموينية والدعم النقدي للقمح في الموازنة العامة.
- ١٠ - الاستمرار في التوجه نحو اقتصاديات السوق والانفتاح على الاسواق العالمية وتعزيز العلاقة التكاملية للقطاعات العام والخاص والسير بمبدأ التخصصية القائم على الشفافية الكاملة والهادف الى رفع الكفاءة الانتاجية للمشاريع التي تساهم فيها الحكومة.
- ١١ - مواصلة العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة، ورفع كفاءتها وتحسين ادائها وزيادة قدراتها الذاتية وتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على اساس الاستخدام الامثل للموارد المحلية المتاحة.
- ١٢ - مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية والفنية وتدريبها وتفعيل واعادة توزيع فائض الموظفين بين الوزارات والدوائر الحكومية.
- ١٣ - الاستمرار في توفير الرعاية الصحية من خلال دعم المراكز الصحية والمستشفيات والتوسع بها، وتوسيع مظلة التأمين الصحي.
- ١٤ - ايلاء قطاع الشباب الاهتمام اللازم وذلك من خلال بناء المجمعات الرياضية والمراكز الثقافية والشبابية وتوفير الدعم للوادي ضمن الموارد المتاحة.
- ١٥ - الاستمرار في تبني منهج موازنة البرامج والاداء لربط المخصصات المالية بالانجازات من خلال خطة استراتيجية على المدى المتوسط.

كلية من الأعمال

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

- يتوقع ان يستمر النمو في الاقتصاد الوطني خلال العام القادم بنسب افضل مما هي عليه هذا العام، من خلال تحسين المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، الذي يؤثر مباشرة على زيادة نمو النشاط الاقتصادي في البلاد وفيما يلي استعراض لاهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لعام ١٩٩٧:
- ١ - يقدر ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة (٦,٥٪) وسيساهم في ذلك حزمة التشريعات المالية والاقتصادية التي ستعرض على مجلسكم الكريم خلال الدورة الحالية، وسيكون لقطاعات السياحة والصناعة والتعدين والانشاءات مساهمة كبيرة في ذلك.
- ٢ - يتوقع ان يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار في حدود (٤٪).
- ٣ - يتوقع زيادة الصادرات الوطنية العام القادم بنسب لا تقل عن ٨,٨٪ من خلال فتح اسواق جديدة والتوسع في الصادرات الى الاسواق التقليدية التي تأثرت من جراء احداث الخليج وبداية الانتاج في بعض المشاريع التصديرية الجديدة في الصناعات الاستخراجية وخاصة صناعة الاسمدة واملاح البحر الميت.
- ٤ - يتوقع زيادة المستوردات بنسب اقل مما تحقق هذا العام، بسبب انخفاض اسعار الحبوب عالمياً وتوقع انخفاض المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيلة التي ارتفعت بشكل كبير هذا العام.
- ٥ - من المتوقع نمو الفائض في ميزان الخدمات بنسبة جيدة من خلال زيادة تحويلات العاملين في الخارج والنمو المنتظر في قطاعي النقل والسياحة.
- ٦ - من المتوقع ان يحقق سوق عمان المالي نمواً ملحوظاً وذلك استجابة الى سياسة الانفتاح الجاذب للاستثمارات المحلية والاجنبية في الاوراق المالية المتداولة والى التشريعات المالية والاقتصادية الجديدة.
- معالي الرئيس
- حضرات النواب المحترمين
- أرجو ان اوضح تالياً اهم المرتكزات الاساسية لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧.
- ١ - مواصلة تبني السياسات المالية الهادفة الى استمرار مسيرة النمو وزيادة الاعتماد على الذات بتخفيض عجز الموازنة العامة.
- ٢ - الاستمرار في تخفيض الاستهلاك الحكومي من خلال ضبط الانفاق الجاري والذي ينعكس بدوره على زيادة في المدخرات الوطنية.
- ٣ - توجيه المزيد من الموارد الذاتية نحو الاتفاق الاستثماري، فقد تم تخصيص مبلغ (٤٣٥,٠) مليون دينار ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ مقابل (٣٩٤,٠) مليون دينار لعام ١٩٩٦.

٤ - تعزيز المحافظة على المال العام وتحصيل حقوق الخزينة من خلال احكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها من خلال مكثنة اعمال الدوائر المالية المتعلقة بالتحصيل ومن خلال ربط الحوافز بالتحصيل.

٥ - ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية والدفاع المدني - الميكنة الساهرة على أمن البلد واستقراره - كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها وتنمية كفاءتها لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المميز.

٦ - دعم شبكة الامان والسلامة الاجتماعية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة والتخفيف من آثارهما السلبية من خلال اعطاء الاولوية للمشاريع المكثفة للعمالة والاستمرار في زيادة دعم كل من صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية ورصد المخصصات الإضافية لمشاريع هذه الشبكة.

٧ - توفير حوالي ثلاثة آلاف فرصة عمل جديدة من خلال الاحداثات الفنية والمهنية المحدودة والتعليم الإضافي والمشاريع الرأسمالية.

٨ - رصد مخصصات فوائد صندوق التسليح العسكري ولأول مرة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧، والتي كانت تنفق خارج الموازنة العامة في السنوات السابقة لينسجم ذلك مع مبدأ شمولية الموازنة.

٩ - استيعاب كامل كلفة دعم المواد التموينية والدعم النقدي للقمح في الموازنة العامة.

١٠ - الاستمرار في التوجه نحو اقتصاديات السوق والانفتاح على الاسواق العالمية وتعزيز العلاقة التكاملية للقطاعين العام والخاص والسير بمبدأ التخصصية القائم على الشفافية الكاملة والهادف الى رفع الكفاءة الإنتاجية للمشاريع التي تساهم فيها الحكومة.

١١ - مواصلة العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة، ورفع كفاءتها وتحسين ادائها وزيادة قدراتها الذاتية وتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على اساس الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.

١٢ - مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية والفنية وتدريبها وتفعيل واعادة توزيع فائض الموظفين بين الوزارات والدوائر الحكومية.

١٣ - الاستمرار في توفير الرعاية الصحية من خلال دعم المراكز الصحية والمستشفيات والتوسع بها، وتوسيع مظلة التأمين الصحي.

١٤ - ايلاء قطاع الشباب الاهتمام اللازم وذلك من خلال بناء المجمعات الرياضية والمراكز الثقافية والشبابية وتوفير الدعم اللوادي ضمن الموارد المتاحة.

١٥ - الاستمرار في تبني منهج موازنة البرامج والاداء لربط المخصصات المالية بالانجازات من خلال خطة استراتيجية على المدى المتوسط.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ضوء المرتكزات والتوجهات المبينة اعلاه، تم تحديد ابعاد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ المبينة تقاسيها في الجدول الملحق بهذا الخطاب. وفيما يلي عرض لأهم العناصر الرئيسة لهذا المشروع:

(١) قدرت الإيرادات العامة بما فيه المنح والمساعدات الخارجية لعام ١٩٩٧ بمبلغ (١٨٦٠,٠) مليون دينار بزيادة نسبتها ٦٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦، كما قدرت الإيرادات المحلية بمبلغ (١٦٩١) مليون دينار بزيادة نسبتها ٨,٢٪ عن اعادة تقدير عام ١٩٩٦.

وتغطي الإيرادات المحلية ما نسبته حوالي (٨٨,٣٪) من إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية لهذا العام مقابل (٨٧,٠٪) كمقدر لعام ١٩٩٦ على الرغم من زيادة مخصصات النفقات الرأسمالية بشكل مرض.

(٢) قدرت النفقات العامة بمبلغ (١٩١٦) مليون دينار بزيادة نسبتها (١١,١٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦ منها مبلغ (١٤٨١) مليون دينار للنفقات الجارية بزيادة نسبتها ٨,٢٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦ ومبلغ (٤٣٥) مليون دينار للنفقات الرأسمالية بزيادة نسبتها ٢٢,١٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦. كل ذلك بعد استبعاد مخصصات مشاريع مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية ومشاريع سلطة الكهرباء بسبب تحويلها الى شركات عامة واضافة مخصصات فوائد صندوق التسليح.

(٣) قدر عجز الموازنة بمبلغ (٥٦,٠) مليون دينار، وفي حال استبعاد المنح والمساعدات يصبح عجز الموازنة المقدّر لعام ١٩٩٧ (٢٢٥) مليون دينار مقابل (٢٣٧,٠) مليون دينار لعام ١٩٩٦ أي بانخفاض نسبته ٥,١٪ ويمثل هذا العجز ما نسبته ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد غطت الإيرادات العامة ما نسبته (٩٧,١٪) من النفقات العامة المقابلة لعام ١٩٩٧ مقابل (٩٦٪) لعام ١٩٩٦.

(٤) قدرت موازنة التمويل بمبلغ (٣١٤,٥) مليون دينار منها (٢٥٨,٥) مليون دينار لتمديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ومبلغ (٥٦,٠) مليون دينار لتغطية عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٧.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يجيء تقديم هذا المشروع الذي بين ايديكم، بعد ان خطا الاقتصاد الوطني خطوات حثيثة نحو مرحلة النمو الصحي المتواصل، والاعتماد على الموارد المحلية، الذي يتطلب حشد الطاقات الذاتية والقدرات

كل من الممثلين

الوطنية واتخاذ القرارات الصعبة، واستمرار الجهود الذاتية لتصويب اوضاعنا الاقتصادية والمالية، وهذا ان يتأتى إلا من خلال تكاتف جهود أبناء هذا الوطن المخلصين وتعميق وتوثيق التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية وبالدعم المتواصل من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية التي تستحق منا كل الشكر والتقدير.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تشير الأرقام الأولية ان النشاط الاقتصادي خلال عام ١٩٩٦ قد حقق معدلات نمو مرضية، وقد رافق ذلك تحقيق نمو في استثمارات القطاع الخاص الانتاجية وانخفاض عبء خدمة الدين الخارجي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة.

ويعود الفضل في السياسات المالية والاقتصادية التي تم اتخاذها الى توجيهات سيد البلاد الحكيم وحرصه الدائم على تحقيق المنعة والعزة للوطن وتوفير الرفاه والامان لجميع المواطنين. ولا يفوتني في هذا المجال الا ان أقدم بجزيل الشكر لسمو ولي العهد الامير الحسن على رعايته المستمرة لمسيرة التنمية في اردننا العزيز، حفظ الله جلالة الحسين المعظم قائد مسيرتنا المظفرة، وحفظ الاردن وشعبه الابي الاصيل وصان وحدته الوطنية وهدانا جميعاً سبل الرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قائمة من المراجع

معالي رئيس المجلس

شكراً معالي وزير المالية، وبعد ان استمعنا زملائي الاخاضل الى خطاب الموازنة للسنة المالية القادمة، البند الذي يليه.

السيد الامين العام

ب - مكتب دولة رئيس الوزراء رقم (١١٤٢٨) تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٧، والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.

معالي رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

ابعث اليكم بـ (٢٠٠) مائتي نسخة من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٣ مع الجداول الملحقة به لاحتالته الى مجلس النواب، للنظر في اقراره.

واقبلوا فانق الاحترام

رئاسة الوزراء

الرقم ١٣ - ٩٧ - ١١٤٢٨

التاريخ ١٤١٧/٧/١٦

الموافق ١٩٩٦/١١/٢٧.

مشروع

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٧/١/١).

المادة (٢): تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاتشي عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي:-

١ - الايرادات (١ ٨٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار.

ب - النفقات (١ ٩١٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

ج - العجز (٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

المادة (٣): تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣١٤ ٤٩٢ ٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد القروض الداخلية والخارجية.

المادة (٤):

١ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية وتودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.

المادة (٥): ١ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج - اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى. يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرسودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.

و - لا يجوز فتح حساب امانات من المخصصات المرسودة في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية.

ز - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته.

ح - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من الترويض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت للمخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦):

١ - يتم الاتفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية، الموازنة العامة ووزير الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.

المادة (٧):

١ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات، الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس.

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات.

ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع.

هـ - يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات (أ، ب، ج، د).

المادة (٩): بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالنقل (١/٢) مجلس الامة كل من:-

١ - رئيس مجلس الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الامة.

ب - رئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان.

ج - رئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.

المادة (١٠): ١ - لا يجوز للتعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تسلمهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

قائمة من الأصول

ج - يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم وأجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

د - تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بإنهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.

المادة (١١): يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفتاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء وظائف الوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

المادة (١٢): تعتبر جداول الإيرادات والنفقات الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة (١٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخل بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

معالي رئيس المجلس

المطلوب إحالته الى اللجنة المالية بحال الى اللجنة المالية.

وباسمكم اتقدم من اللجنة المالية من الزملاء الكرام ان يولوا هذا الموضوع جل عنايتهم للاسراع في انجاز ما هو مطلوب منا حيال الموازنة للعام القادم باقصر وقت ممكن السيد الامين العام البند الذي يليه:

السيد الامين العام

٤ - قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب

رؤساء ومقررين لها:

١ - قرار لجنة الشؤون العربية والدولية رقم

(١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة الدكتور فوزي الطعيمة رئيساً للجنة.

٢. معالي الدكتور عبدالمجيد العزام مقررراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون العربية والدولية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:-

١ - سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة رئيساً للجنة.

٢ - معالي النائب الدكتور عبدالمجيد العزام مقررراً للجنة.

٣. محمد المصالحه - لجنة للشؤون العربية والدولية. امين عام مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس

الدكتور محمد عضوب الزين

الدكتور محمد عضوب الزين

شكراً معالي الرئيس

طلب بسيط من معاليك ان يوعز الى الامانة العامة ان تتكرم علينا الامانة العامة باعلام المجلس بجلسات اللجنة المالية لمن يرغب بالحضور لمناقشة الموازنة مع اللجنة المالية، اكون شاكر لمعاليك.

معالي رئيس المجلس

شكراً، جرت العادة باستمرار ان يكتب على لوحه في مدخل المجلس مواعيد اللجان والزملاء المهتمين يستطيوعوا يطلعوا على اجتماعات اللجان من ذلك الاعلان الذي يوضح مواعيد اجتماعات اللجان تفضل السيد الامين العام.

السيد الامين العام

١ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ

١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة النائب السيد أحمد الكساسبه رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب خالد عبدالنبي العجارسه مقررراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ وقررت انتخاب كل من:

١ - سعادة النائب السيد أحمد الكساسبه رئيساً للجنة.

هذا من المجلد

٢ - سعادة النائب السيد خالد عبد النبي
العجامة مقررًا للجنة.

أمين عام مجلس النواب اللجنة الإدارية

د. محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الأمين العام

٣ - قرار لجنة التربية والثقافة والشباب رقم
(١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١. معالي السيد نادر الظهيريات رئيساً للجنة.

٢. سعادة الدكتور فرح الربضي مقررًا
للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التربية والثقافة والشباب
لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني
بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ وقررت انتخاب كل من:

١ - سعادة النائب السيد نادر الظهيريات
رئيساً للجنة.

٢ - سعادة النائب الدكتور فرح الربضي
مقررًا للجنة.

د. محمد المصالحة. لجنة التربية والثقافة والشباب.
أمين عام مجلس النواب

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الأمين العام

٤ - قرار لجنة الصحة والبيئة رقم (١)
تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١. معالي النائب الدكتور محمد عضوب
الزبن رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب الدكتور هاني حجازين
مقررًا للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الصحة والبيئة لمجلس النواب
الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/١٢/٢ وقررت انتخاب كل من:

١ - معالي النائب الدكتور محمد عضوب
الزبن رئيساً للجنة.

٢ - سعادة النائب الدكتور هاني حجازين
مقررًا للجنة.

أمين عام مجلس النواب. لجنة الصحة والبيئة.
د. محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الأمين العام

٥ - قرار لجنة الزراعة والمياه رقم (١)
تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة النائب السيد حاتم الغزاوي رئيساً
للجنة.

٢. سعادة النائب السيد جميل الحشوش مقررًا
للجنة.

١ - معالي النائب الدكتور نادر ابو الشعر
رئيساً للجنة.

٢ - سعادة النائب السيد سليمان السعد مقررًا
للجنة.

أمين عام مجلس النواب. لجنة العمل والتنمية الاجتماعية
د. محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الأمين العام

٧ - قرار لجنة الطاقة والثروة المعدنية رقم
(١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة النائب السيد بدر الرباطي رئيساً
للجنة.

٢. سعادة النائب السيد فواز الزعبي مقررًا
للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الطاقة والثروة المعدنية لمجلس
النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:

١ - سعادة النائب السيد بدر الرباطي رئيساً
للجنة.

٢ - سعادة النائب السيد فواز الزعبي مقررًا
للجنة.

أمين عام مجلس النواب. لجنة الطاقة والثروة المعدنية
د. محمد المصالحة

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الزراعة والمياه لمجلس النواب
الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/١٢/٢ وقررت انتخاب كل من:

١ - سعادة النائب السيد حاتم الغزاوي رئيساً
للجنة.

٢ - سعادة النائب السيد جميل الحشوش
مقررًا للجنة.

أمين عام مجلس النواب. لجنة الزراعة والمياه
د. محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الأمين العام

٦ - قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية
رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن
انتخاب:

١. معالي النائب الدكتور نادر ابو الشعر
رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب السيد سليمان السعد مقررًا
للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية
لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني
بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:

هاتف من المجلس

معالي رئيس المجلس
القرار الذي يليه
السيد الامين العام

٨ - قرار لجنة الخدمات العامة والسياحة
والاثار رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١
والمتمضمن انتخاب:
١. معالي النائب السيد توفيق كريشان رئيساً
لللجنة.
٢. سعادة النائب السيد فواز الزعبي مقررراً
لللجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة الخدمات العامة والسياحة
والاثار لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها
القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب
كل من:
١ - معالي النائبة السيد توفيق كريشان
رئيساً للجنة.
٢ - سعادة النائب السيد فواز الزعبي مقررراً
لللجنة.
أمين عام مجلس النواب • لجنة الخدمات العامة
د . محمد المصالحه والسياحة والاثار

معالي رئيس المجلس
القرار الذي يليه

السيد الامين العام
٩ - قرار لجنة فلسطين رقم (١) تاريخ
١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:
١. سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر رئيساً
لللجنة.
٢. سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد الاقطش
مقررراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة فلسطين لمجلس النواب الثاني
عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١
وقررت انتخاب كل من:
١ - سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر
رئيساً للجنة.
٢ - سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد
الاقطش مقررراً للجنة.
أمين عام مجلس النواب • لجنة فلسطين
د . محمد المصالحه

معالي رئيس المجلس
القرار الذي يليه
السيد الامين العام

١٠ - قرار لجنة الريف والبادية رقم (١)
تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:
١. سعادة النائب السيد محمد الحنيطي رئيساً
لللجنة.

انهى الزملاء بثقة زملائهم اعضاء اللجان
السادة الرؤساء ومقررين اللجان ونتمنى للجان
خلال الدورة المادية ان تستطيع. بجهد الجميع
وتعاون الجميع ان تقوم بما هو موكل لها بالمواد
المطروحة على اللجان.
السيد الامين العام البند الذي يليه

السيد الامين العام
٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
• عينت يوم الاربعاء تاريخ ١٩٩٦/١٢/١١

معالي رئيس المجلس
السادة الزملاء شكراً لكم جميعاً وانتهى الجلسة

٢. معالي النائب السيد منصور بن طريف
مقررراً للجنة.
بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة الريف والبادية لمجلس النواب
الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:
١ - سعادة النائب السيد محمد الحنيطي
رئيساً للجنة.
٢ - معالي النائب المهندس منصور بن
طريف مقررراً للجنة.
أمين عام مجلس النواب • لجنة الريف والبادية
د . محمد المصالحه

د . محمد المصالحه
أمين عام مجلس النواب

م. سعد هابل السرور
رئيس مجلس النواب

"انتهت الجلسة"